برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 27-2008/10/30

ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2008

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة WFP/EB.2/2008/15.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2008/16
11 February 2009
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
(http://www.wfp.org/eb)

المحتويات

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2008/EB.2/1	ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي	1

قضايا السياسات

2008/EB.2/2	سياسة البرنامج للتقييم	2
200/EB.2/3	القسائم والتحويلات - النقدية كوسائل لتقديم المساعدة الغذائية: الفرص والتحديات	3
2008/EB.2/4	التأهب للغد من اليوم: استراتيجية البرنامج لإدارة وتنمية الموارد البشرية (2008-2011)	4
2008/EB.2/5	التحدي العالمي، الاستجابة الوطنية: دعم برنامج الأغذية العالمي للبرامج الوطنية المتعلقة بمرض الإيدز - المعلومات المحدَّثة السنوية عن استجابة البرنامج فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز	5
2008/EB.2/6	التقرير المرحلي عن القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال	5

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2008/EB.2/7	معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2008-2009)	6
2008/EB.2/8	تركيز الإدارة على النتائج: الاستعراض الثاني للتقدُّم المحرز في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج: تقرير المراجع الخارجي	8

تقارير التقييم

2008/EB.2/9	تقرير موجز للتقييم المواضيعي لتدخلات البرنامج ضد فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	9
2008/EB.2/10	تقرير موجز لتقييم نهاية المدة لسياسة البرنامج في مجال التمايز بين الجنسين في الفترة (2003-2007): الالتزامات المعزَّزة تجاه النساء لضمان الأمن الغذائي	10

الحافظة الإقليمية لآسيا

2008/EB.2/11	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لسري لانكا 10756.0	13

الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

2008/EB.2/12	البرنامج القطري لكينيا 10668.0 (2009-2013)	16
2008/EB.2/13	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لبوروندي 10528.1	16

2008/EB.2/14	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا 10127.3	16

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2008/EB.2/15	البرنامج القطري للنيجر 10614.0	16
2008/EB.2/16	المشروع الإنمائي لكوت ديفوار 10759.0	16

المسائل التنظيمية والإجرائية

2008/EB.2/17	برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2009-2010)	17

مسائل التنظيم والإدارة

2008/EB.2/18	استعراض السلطة الموسَّعة المفوضة للمدير التنفيذي	18

مسائل أخرى

2008/EB.2/20	تقرير أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن زيارتهم إلى هندوراس	19

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

ملاحظات افتتاحية من المديرة التنفيذية (2008/EB.2/1)

1- افتتح المدير التنفيذي ملاحظاته بالإشارة إلى التحديات التي تواجه البرنامج جراء الأزمة المالية العالمية حيث ازداد عدد الجوعى والأشخاص الذين يعانون سوء التغذية في ظل تصاعد تكاليف الغذاء والوقود. وكان على **البرنامج** أن يواصل تركيزه على الفئات الأشد احتياجاً وأن يواجه التقلُّبات الناجمة عن الأزمة. واستجاب **البرنامج** بالفعل للأزمة من خلال تحسين مواءمته مع الاستراتيجيات الوطنية، وتحسين التوجيه على صعيد السياسات والبرامج، وزيادة الاتساق وتحسين الشراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها. وآتى العديد من التطورات المبتكرة أكلها. فقد ضمنت مبادرة الشراء من أجل التقدُّم مشاركة المزارعين الفقراء المحليين في إيجاد حلول للجوع، وأُنتجت منتجات تغذوية وجاهزة للاستعمال في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم.

2- وأعرب المدير التنفيذي عن شكره للجهات المانحة على دعمها الاستثنائي ومشاركتها في المشاورات التي دارت حول تحديث خطة الإدارة. وأعربت الأمانة عن استعدادها للاستجابة للقضايا التي تثير قلق الأعضاء فيما يتعلق بإدارة الإنفاق والنمو، وتقدير المخاطر، والحفاظ على المرونة المطلوبة للتكيُّف مع الأوضاع العالمية المتطورة، كما أعربت عن استعدادها لتقديم تحديثات منتظمة في هذا الصدد. وقدَّمت إحاطة إلى المجلس بشأن عملية شغل وظائف مساعد الأمين العام الشاغرة.

3- وشكَّلت سلامة وأمن الموظفين شواغل رئيسية حيث فقد العديد من الموظفين حياتهم نتيجة العنف خلال الأشهر الأخيرة وأفضت التهديدات التي تعرَّض لها الموظفون والناقلون إلى تأخير ونقص الحصص الغذائية، وأدت أعمال القرصنة إلى عرقلة تسليم المعونة الغذائية إلى القرن الأفريقي عن طريق البحر. وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها للحكومات ومنظمة حلف شمال الأطلسي لاستعدادها لتوفير قوافل الحراسة. ودُعي المدير التنفيذي ليرأس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة؛ وتتمثَّل إحدى مهامها العاجلة في وضع إطار أمني جديد للأمم المتحدة.

4- وأعرب المجلس بالإجماع عن تقديره لعمل **البرنامج** في الظروف المحفوفة بتحديات كبيرة، وقدم تعازيه لأُسر من فقدوا أرواحهم. واحتلت سلامة الموظفين وأمنهم الشاغل الأكبر، وأعرب المجلس عن تأييده لزيادة مركزية عمل الأمم المتحدة في مجال الأمن. وناشد العديد من أعضاء المجلس الحكومات دعم مبدأ وصول العمال الإنسانيين بدون عراقيل.

5- وفيما يتعلق بالأزمة المالية الحالية، كان من الحيوي أن يواصل **البرنامج** استغلال ميزاته النسبية، وبخاصة حضوره الميداني وخبرته التي لا نظير لها. ويعتبر الاتساق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة أساسياً في المساعدة على توجيه الاستجابات العالمية نحو قضية الجوع؛ وأكد بعض أعضاء المجلس أن النُهج المبتكرة في إطار الشراكات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف مطلوبة للتصدي لهذه القضايا. وينبغي أن يسعى **البرنامج** إلى إقامة شراكات استراتيجية لتجميع الخبرات والتكنولوجيات والأموال والموظفين. وأشار الأعضاء إلى عمل **البرنامج** مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وشراكته مع مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال باعتبارهما مثالين لما يمكن تحقيقه.

6- وحث بعض أعضاء المجلس **البرنامج** على مواصلة تركيز أولوياته دعماً لجهوده في تحسين التكنولوجيات والإجراءات البرنامجية من أجل تعظيم فعاليته، وتكييف ممارساته التشغيلية مع الظروف الإقليمية، بما في ذلك من خلال

زيادة الشراء المحلي للأغذية. وعلى ضوء الحاجة إلى بعض القدرة على التنبؤ بالتمويل، تم اقتراح النظر في إنشاء آلية لتمويل العمل الإنساني، وشجع المجلس **البرنامج** على استحداث طرائق مبتكرة للتمويل. على أنه يعتقد أن ميزة بقاء **البرنامج** وكالة مموَّلة طوعياً تتطلب منه الحفاظ على المستوى الأمثل من الكفاءة في استخدام الموارد.

7- وفيما يتعلق بخطة الإدارة، كان من المطلوب توخي الحذر إلى جانب التحلي بالمرونة في الاستجابة للأوضاع المتطورة. وجدَّد أعضاء المجلس تأييدهم للأهداف الاستراتيجية وأعربوا عن تقديرهم للشفافية التي أتاحتها المشاورات غير الرسمية حول عدد من القضايا. وأكد العديد من أعضاء المجلس أهمية المناصرة لإبقاء قضايا الجوع في جدول الأعمال الدولي. حتى في وقت المعوقات المالية، وأثنوا على قيادة المدير التنفيذي في هذا الصدد. وأثار العديد من أعضاء المجلس قضايا التمثيل الجغرافي والجنساني بين كبار موظفي **البرنامج**؛ وأعرب المجلس ككل عن تطلعه إلى سياسة **البرنامج** الجديدة بشأن التمايز بين الجنسين التي تعكف الأمانة حالياً على وضعها. وحث بعض أعضاء المجلس **البرنامج** على توخي الحيطة بشأن الكائنات المحوَّرة وراثياً.

8- واستجابة لذلك، أعرب المدير التنفيذي عن شكره للمجلس لدعمه وتركيزه على القضايا العملية للتصدي للجوع. وأشار المدير التنفيذي إلى أن **البرنامج** يسعى إلى تحقيق المستوى الأمثل للتوظيف فيه، لتحقيق أقصى قيمة وتعزيز ثقافة التعلُّم؛ ولاحظ المدير التنفيذي السياسة الجديدة بشأن التمايز بين الجنسين والعمل الذي يضطلع به **البرنامج** لتمكين النساء الفقراء. وأعرب المدير التنفيذي عن ترحيبها باقتراح المجلس بشأن إنشاء اعتماد للتمويل الاستشرافي حتى يتسنى له شراء الأغذية بأفضل الأسعار والتخزين المسبَّق للأغذية لحالات الاستجابة السريعة. ووافق المدير التنفيذي على ضرورة التصدي لمسألة التمويل المركزي لأمن الموظفين، وأعربت عن تقديرها وتقدير المجلس لعمل موظفي **البرنامج** في جميع أنحاء العالم.

قضايا السياسات

سياسة البرنامج للتقييم (WFP/EB.2/2008/2)

9- عرضت الأمانة السياسة التي جاء تنقيحها بناءً على توصية استعراض النظراء لوظيفة التقييم والذي كان قد عُرض على الدورة العادية الأولى للمجلس في عام 2008؛ وهذه السياسة تغطي وتستوفي جوانب التقييم التي تناولتها مختلف الوثائق من قبل. وتستند السياسة إلى معايير التقييم المستقل والمحايد والمفيد المعمول بها في البنك الدولي لتعزيز المساءلة والتعلُّم. وفي أعقاب إقرار السياسة، ستقوم الأمانة بوضع استراتيجية متوسطة الأجل للتقييم خلال السنوات الخمس أو الست المقبلة.

10- ورحَّب المجلس بالسياسة وأعرب عن اعترافه بالتزامها بأفضل الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة وفائدتها للتسيير والإدارة. ومع ذلك فقد شدَّد أعضاء المجلس على العديد من القضايا وطلب إيضاحات بشأن قضايا أخرى: دور وعضوية فريق تعيين مدير مكتب التقييم، وتمديد أو إنهاء عقده؛ وسياسة تعيين 50 في المائة من موظفي مكتب التقييم من داخل **البرنامج** و50 في المائة من خارجه؛ والافتقار إلى ميزانية مضمونة للتأمين؛ والآليات والخطوط التوجيهية بشأن كفالة استقلالية وحياد التقييمات اللامركزية على غرار التقييمات التي يجريها مكتب التقييم؛ والحاجة إلى استخدام تقييمات البلدان والشركاء الآخرين قدر المستطاع للحد من التكاليف؛ وقيمة استخدام النهج النوعي المستند إلى استعراضات أصحاب المصلحة والمشاورات مع المستفيدين؛ والحاجة إلى تحويل التقييمات من التركيز على الطريقة التي يعمل بها

البرنامج نحو التركيز على ما إن كان يقوم بالعمل المناسب. كما طلب أعضاء المجلس زيادة تواتر المشاورات غير الرسمية لمناقشة استنتاجات التقييم، وأشاروا إلى إمكانية بحث إنشاء لجنة للتقييم في المجلس لإجراء مزيد من الاستعراضات الرسمية.

11- وأكدت الأمانة أن مدير مكتب التقييم قد اتخذ قرارات بشأن التوظيف. وسوف تعقد مشاورات غير رسمية أخرى لاستعراض التقييمات حسب الطلب. وأشارت الأمانة إلى عدم وجود صيغة موحَّدة في الأمم المتحدة لوضع ميزانيات مضمونة للتقييم؛ وأضافت أن وضع ميزانية من هذا القبيل يمثِّل تحدياً. وسوف تشمل استراتيجية التقييم بناء قدرة المكاتب القطرية على إجراء التقييمات اللامركزية من خلال التدريب أثناء العمل بدعم من مكتب التقييم وتحت إشرافه. كما أشارت الأمانة إلى أن نظام ضمان جودة التقييم يطبِّق مراقبة الجودة على التقييمات التي يجريها مكتب التقييم والتقييمات اللامركزية. وأشارت إلى أنه قد تم تعيين الخبراء الاستشاريين من قائمة الموظفين، أو من خلال الإعلان عن التقييمات التي تتطلب خبرة خاصة. ويجري توحيد التقييمات اللامركزية حتى يمكن أن تساهم في التعلُّم على نطاق **البرنامج**. وتم جمع آراء المستفيدين خلال المشاورات الميدانية، وبالرغم من رغبة مكتب التقييم في الأخذ بتقنيات أكثر تشاركية في التقييم فإن ذلك ينطوي على تكاليف باهظة للغاية.

القسائم والتحويلات النقدية كوسائل لتقديم المساعدة الغذائية: الفرص والتحديات (WFP/EB.2/2008/3)

12- شدَّدت الأمانة أثناء عرضها للوثيقة على أن المقترحات بشأن القسائم والتحويلات النقدية تشكِّل جزءاً من تحول **البرنامج** نحو استخدام أدوات أكثر مرونة في التصدي لقضايا الجوع. ويمكن استخدام القسائم والتحويلات النقدية كوسائل مكمِّلة أو بديلة للطرائق القائمة لتقديم المساعدة الغذائية. ولوحظ أن القسائم والتحويلات النقدية لن تستخدم إلا في الظروف الملائمة واستناداً إلى التقييمات الخاصة بكل سياق. وتتمثَّل إحدى السمات الأساسية في الشراكة مع الحكومات باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في التدخلات النقدية وتدخلات شبكات الأمان. وسيكون مطلوباً تطبيق إجراءات محاسبية جديدة لإدارة البرامج، وسوف يراعى في التخطيط قضايا الشفافية والتكلفة والسلامة والمخاطر والتمايز بين الجنسين والأثر على الأسواق. وتتمثَّل إحدى الحصائل المهمة لبرامج التحويلات النقدية والقسائم في تمكين المستفيدين. وسوف يستفيد **البرنامج** من خبرته في برامج التحويلات النقدية والقسائم لتوسيع النُظم التجريبية عند الاقتضاء وحيثما أمكن، ووضع مواد توجيهية. وسوف يشكِّل استحداث طرق لمواجهة الكثير من تحديات تلك البرامج جزءاً لا يتجزأ من ثقافة التعلُّم في **البرنامج**.

13- ولاحظ المجلس أن وثيقة السياسات تحدِّد الفرص والقيود بطريقة متوازنة. ووافق الأعضاء على أن استخدام نُظم التحويلات النقدية والقسائم سيساعد على الوصول بآثار التدخلات الغذائية إلى أقصى حدودها وسيساعد الأسواق والمزارعين، كما لاحظ أنها تعكس التوجه العام نحو العمليات التي تلائم كل سياق على حدة؛ ونبه الأعضاء إلى أنه ينبغي على **البرنامج** توخي الحرص بالنظر إلى المخاطر والحاجة إلى كفالة أن تلك النُظم تكمِّل البرامج الوطنية. وشدَّد العديد من أعضاء المجلس على الحاجة إلى إرساء شراكات مع الحكومات والجهات الأخرى وأنه سيتعيَّن وضع معايير لاختيار الشركاء.

14- كما أكد أعضاء المجلس أن أدوات التحويلات النقدية والقسائم تحقق على الأرجح أكبر آثارها في حالات الانتقال والتنمية وفي حالة الأسواق المستمرة في العمل، وإن كان يمكن استعمالها في بعض حالات الطوارئ شريطة توافر ظروف ملائمة للتنفيذ. وينبغي على المجتمعات المحلية أن تشترك في تلك البرامج لكفالة تلبية احتياجاتها ومراعاة التدخلات للقضايا الثقافية والإنسانية. ونبَّه بعض الأعضاء إلى أن توفير الأغذية للتصدي للجوع يمثِّل الشاغل الرئيسي **للبرنامج**، وأكدوا مجدداً أن برامج التحويلات النقدية والقسائم ينبغي تصميمها لخدمة أغراض المساعدة الغذائية فحسب؛

ويمكن لمجموعات التحويلات أن تتسم بفعالية خاصة في تحقيق تلك الأهداف. ويتعيَّن إيجاد سُبل لكفالة استخدام التحويلات النقدية والقسائم على النحو المتوخى منها، وحث العديد من أعضاء المجلس على وضع نُظم قوية لتوفير الحماية من التدليس والفساد وكفالة الرصد والتقييم المتعمِّق. وتم تحديد بناء القدرات كقضية رئيسية. وسوف يتعيَّن على **البرنامج** تطوير قاعدة مهاراته، وربما الجمع بين توزيع الموظفين المتخصصين وتدريب الموظفين الميدانيين، وسيتعيَّن عليه دعم تنمية القدرات بين الحكومات والشركاء الآخرين. ومن الأساسي إجراء تحليل سليم للأسواق، وسيلزم توفير تدريب متخصص في هذا المجال. وآثار بعض أعضاء المجلس تساؤلات حول قضايا من قبيل الأمن، وتوسيع النطاق، والتدريب، ومشاركة القطاع الخاص، ومعايير اختيار الشركاء.

15- وأعربت الأمانة عن امتنانها للمدخلات التي ساهم بها المجلس، واعترفت بالأهمية التي يوليها لإرساء شراكات قوية، وخصوصية السياق، وتحسين فهم الأسواق، والتقدير الدقيق للاحتياجات، والرصد والتقييم، وبناء القدرات، ومشاركة المستفيدين والمجتمعات المحلية. وسيتم تقديم التدريب إلى موظفي **البرنامج**. وشدَّدت الأمانة على اعتقادها بأن الأدوات المقترحة تمثِّل في معظمها وسائل مكمِّلة أكثر منها بديلة للتدخلات الغذائية **للبرنامج**. وأشارت إلى أن **البرنامج** يساعد الحكومات على تصميم نُظم للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان وفقاً لكل سياق.

التأهُّب للغد من اليوم: استراتيجية البرنامج لإدارة وتنمية الموارد البشرية(2008-2011) (WFP/EB.2/2008/4)

16- عرضت الأمانة استراتيجية الموارد البشرية التي ركَّزت على مجالات سرعة الاستجابة، وتنمية القدرات، وتعزيز الشراكات. ولفتت الأمانة انتباه المجلس إلى التغييرات التي أُدخلت على الوثيقة استجابة لتعليقات المجلس في المشاورة غير الرسمية، بما في ذلك ملحق مستكمل يتضمن الأرقام المتعلقة بالتوظيف، والإشارة إلى بيئة عمل **البرنامج**، وتحديد متطلبات القدرات التقنية. ونوقشت الاستراتيجية مع ممثلين من وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة أثناء حلقات العمل التشاورية الأولى، وصدَّق عليها مجلس السياسات التنفيذية.

17- ورداً على التساؤلات التي طرحها الأعضاء خلال المشاورة غير الرسمية، أبلغت الأمانة المجلس بأن نسبة العقود الأطول أجلاً للموظفين الفنيين الدوليين قد تم تخفيضها في السنوات الأخيرة وتبلغ نسبتها حالياً 51 في المائة، وتمنح عقود محدَّدة المدة للموظفين المعيَّنين حديثاً. وأشارت الأمانة إلى أن عقود الخبرة الاستشارية والإعارات والانتدابات بين الوكالات تستخدم لتكميل القوة العاملة لمدة قصيرة.

18- وأثناء مناقشة الوثيقة، أشار العديد من أعضاء المجلس إلى أنه ينبغي على **البرنامج** تعزيز الشراكات مع الجهات المانحة، والشركاء المنفذين، والحكومات الوطنية، بما في ذلك بناء قدرات الشركاء المحتملين. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء تأخر البرنامج في تحقيق أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالتوزيع الجنساني والجغرافي في القوة العاملة الفنية الدولية، وبخاصة على مستوى الوظائف العليا. وأقر الأعضاء بأن الافتقار إلى الموارد من البلدان النامية في تنفيذ نظام للموظفين الفنيين المبتدئين قد ساهم في تخفيض نسبة الموظفين الفنيين من البلدان النامية في قوة عمل **البرنامج**، وأقروا بالحاجة إلى تحديد سُبل أخرى لتعيين صغار الموظفين الفنيين من تلك البلدان. وأبدى أحد الأعضاء تعليقاً حول إمكانية استبدال بعض الموظفين الدوليين في مراكز العمل الصعبة بموظفين وطنيين. وطلب العديد من أعضاء المجلس وضع خريطة بموظفي **البرنامج** تبين أعداد الموظفين ونسبتهم في كل مجال وظيفي وكل موقع جغرافي وفي كل فئة من فئات الموظفين؛ وأكد بعض الأعضاء أن الجدارة يجب أن تظل العامل الرئيسي وراء القرارات المتعلقة بالتعيين والتطوير.

19- واستجابة لتساؤلات المجلس وتعليقاته، أكدت الأمانة أنها تتحرك صوب تطبيق إجراءات أكثر انفتاحاً في التعيين والبحث عن مرشحين من البلدان النامية. وتمت الإشارة إلى التقدُّم المحرز من **البرنامج** في زيادة عدد المديرين من النساء، وبخاصة الزيادة في نائبات المديرين القطريين من 17 في المائة في عام 2001 إلى 41 في المائة في عام 2008. وأشارت الأمانة إلى أن شبكة الأمم المتحدة للموارد البشرية تناقش بانتظام الكثير من المجالات الواردة في الوثيقة. وأشارت إلى أن تصميم تدريب الإدارة يجري تصميميه بحيث يشمل التوعية بالتمايز بين الجنسين؛ وتضم أولويات بناء القدرات التغذية، وتقدير هشاشة الأوضاع، وتحليل الأسواق. وسيجري تيسير رسم خرائط الموظفين الدوليين والوطنيين من خلال إطلاق المرحلة الثانية من نظام ونجز في مطلع عام 2009؛ وسيتم إطلاع المجلس، بانتظام، حسب طلبه، على أخر المستجدات بشأن التوظيف. وتعهَّدت الأمانة باستعراض ومراجعة مصفوفة النتائج الواردة في الوثيقة، حسب الاقتضاء، وتقديم جدول زمني لتنفيذ الأنشطة المحدَّدة.

التحدي العالمي، الاستجابة الوطنية: دعم برنامج الأغذية العالمي للبرامج الوطنية المتعلقة بمرض الإيدز- المعلومات المحدَّثة السنوية عن استجابة البرنامج فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز (WFP/EB.2/2008/5)

20- أشارت الأمانة إلى التحدي العالمي للإيدز وجهود **البرنامج** في توفير الدعم التغذوي والمساعدة الغذائية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمن فيهم الأشخاص الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. وعلى الرغم من المكاسب التي تحقَّقت في هذا المجال فمازال هناك الكثير ينبغي القيام به، ويعكف **البرنامج** على رفع مستوى موظفي التغذية ، وبناء الشراكات، ووضع وتوسيع مجموعة أدوات للتدريب والتوجيه والرصد والتقييم. وعلى الرغم من أن توفير الغذاء ساعد على زيادة الالتزام بالعلاج المضاد للفيروسات الرجعية وتحسين فعاليته، فما زال هناك نقص في تمويل العناصر الغذائية والتغذوية المطلوبة للأشخاص المصابين بالفيروس. وفي عام 2009، سيركّز **البرنامج** على سياسة واستراتيجية ومناصرة الحكومات للتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويشمل الشركاء الرئيسيون **للبرنامج** في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وأشارت ممثلة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز إلى التعاون المهم بين **البرنامج** وبين منظمتها.

21- ولاحظ المجلس أثناء مناقشة الوثيقة أن الكثير من برامج الإيدز تفتقر إلى عناصر تركّز على الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، وأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لتعميق الوعي بالفيروس والإيدز بين الشباب. وسيكون من المفيد بدرجة كبيرة إنشاء قاعدة بيانات ببرامج **البرنامج** تبين الجهود المبذولة والمجالات التي تُبذل فيها هذه الجهود. ومن المهم كفالة توفير خطوط إمدادات الدعم التغذوي للوصول إلى الأشخاص قبل إصابتهم بنقص التغذية.

22- وأعربت الأمانة عن ترحيبها بتعليقات المجلس وأكدت أهمية الشراكات وتكييف الاستجابة مع الظروف المحلية.

التقرير المرحلي عن القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال (WFP/EB.2/2008/6)

23- عرضت الأمانة ومنسق مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال هذه الوثيقة على الدورة بحضور ممثلين من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. وأعربت الأمانة عن تقديرها لإفساح المجال أمامها لمناقشة التقرير مع المجلس، وأعلنت أن رؤساء **البرنامج** ومنظمة اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية قد وقّعوا مؤخراً خطاباً مشتركاً لمكاتبهم في جميع أنحاء العالم يعربون فيه عن التزامهم بالعمل معاً

للتصدي للجوع ونقص التغذية بين الأطفال. وتمثّل مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال شراكة بين الوكالات على أساس الملكية القطرية للتدخلات، ومن ثم فإنها لا تتطلب هيكلاً دولياً جديداً. وهذه المبادرة عملية المنحنى ومستندة إلى التجربة؛ والغرض منها هو زيادة القدرات الوطنية في مجال التصدي للجوع بين الأطفال ودعم المناصرة. وسيجري دعم المبادرة من خلال المساهمات المالية والعينية المشتركة من الشركاء بغرض تحقيق أقصى درجة من الشفافية والمساءلة. وترمي المبادرة إلى تسليط الضوء على التغذية في جداول الأعمال الوطنية، ودعم الحكومات في وضع خطط عمل متسقة استناداً إلى التدخلات الناجحة، وتشجيع البحوث الجديدة. ويجري تحديد مؤشرات للتقديرات ووضع مواد توجيهية، وتم تعيين منسقين متخصصين لتيسير دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وموريتانيا. وتركّز الأولوية الحالية على إرساء الشراكات الضرورية مع هيئات القطاعين العام والخاص، من قبيل مجموعة بوسطن الاستشارية التي تمثّل بالفعل شريكاً رئيسياً، وتوسيع نطاق العمل والتوسُّع في بلدان إضافية، واستخدام المهارات المتاحة في الكيانات المشاركة.

24- وأعرب المجلس عن تأييده القوي للمبادرة، كما أعرب بشكل خاص عن تقديره للنهج المتبع على المستوى القطري، وطابعه المشترك بين الوكالات، وتركيزه الشامل على الوقاية والاستجابة. وتمت الإشادة **بالبرنامج** لما قام به من دور قيادي وللفريق المشترك بين الوكالات لدوره في تحويل المبادرة إلى برنامج محدَّد للدعم القائم على الإجراءات العملية. وحثّ بعض الأعضاء فريق مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال مواصلة إرساء شراكات مع طائفة عريضة من الجهات الفاعلة، وتحديد واستخدام أفضل الممارسات، واستحداث نُهج شاملة للتصدي لقضايا التغذية من خلال الأسر والمجتمعات المحلية والتدخلات الزراعية؛ وسوف تشكّل تقديرات المشروعات الرائدة القائمة على الأدلة جزءاً أساسياً من ذلك. وأعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على دمج المبادرة في وثائق استراتيجيات الحد من الفقر وأُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأشاروا إلى أن ذلك يمثّل نهجاً عملياً بدرجة كبيرة في التصدي لنقص التغذية.

25- وأعرب ممثلو مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال عن شكرهم للمجلس لدعمه الذي سيدفع قُدماً بالعمل الذي مازال يتعيَّن القيام به، وبخاصة تحسين آليات التمويل المقترحة ونُظم الإمداد. وسيقوم الفريق قريباً بوضع نموذج أعمال للانخراط مع القطاع الخاص، وسيتصل بالجهات المانحة المحتملة الأخرى. وسيجري توسيع المشروعات الرائدة لاختبار عمليات القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

معلومات محدَّثة عن خطة البرنامج للإدارة (2008-2009) (WFP/EB.2/2008/7)

26- قدَّم المدير التنفيذي بياناً موجزاً بيَّنت فيه الظروف التي تم على ضوئها تحديث خطة الإدارة. وفي حين أن هذا التحديث كان من المتوقع أصلاً أن يمثّل تعديلاً يراعي متطلبات الخطة الاستراتيجية الجديدة فقد عرض أيضاً زيادة كبيرة في عبء العمل في **البرنامج**. وأسفر توسيع العمليات عن الحاجة إلى زيادة قدرة الموظفين في الميدان، كما أدى كذلك إلى زيادة الطلب على الدعم من المقر والمكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية. والغرض من ميزانية دعم البرامج والإدارة المعروضة للموافقة في التحديث هو وقف أي تخفيضات أخرى في الوظائف التي كانت مزمعة أصلاً لعام 2009، وتوفير بعض موارد الموظفين الإضافية في مجالات مختارة. وأعرب المدير التنفيذي عن شكرها لأعضاء المجلس على التزامهم بعملية المشاورات غير الرسمية بشأن خطة الإدارة، واقترح، على ضوء الشواغل الحالية بشأن الأزمة الحالية العالمية

وأجواء عدم التيقُّن التي يواجهها **البرنامج**، إضافة فقرة إلى مشروع القرار بما يعكس الحاجة إلى مواصلة تقدير مستوى الميزانية وأولوياتها، ومواصلة المشاورات غير الرسمية مع المجلس.

27- وأشارت الأمانة إلى التقدُّم المحرز في المشاورات غير الرسمية الأربع بشأن التحديث والتي عُقدت مع أعضاء المجلس في عام 2008، وذكّرت بمختلف مستويات ميزانية دعم البرامج والإدارة التي نوقشت، وأكدت أن المستوى المقترح لميزانية دعم البرامج والإدارة يستند إلى توقعات محافظة بشأن الإيرادات وأنه سيساعد على إعادة بناء الاحتياطيات في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. وازداد برنامج العمل بنسبة 97 في المائة خلال السنة الماضية، ولكن مقترح ميزانية دعم البرامج والإدارة لم يتعهد إلاّ بوقف التخفيضات الأخرى في الوظائف المموَّلة من ميزانية دعم البرامج والإدارة، وأضاف زيادة متواضعة في مجالات مختارة. وأشارت الأمانة إلى أن الإيرادات التي تحققت خلال الأشهر العشرة الأولى من فترة السنتين كانت كافية لتغطية 64 في المائة من مجموع نفقات الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة خلال فترة السنتين بأسرها. وذكّرت الأمانة بأن **البرنامج** سيستعرض إطاره المالي؛ على أن العمل في الميزانية لفترة السنتين المقبلة ينبغي أن يبدأ ضمن الترتيبات الحالية. وفي ظل الإطار الحالي فإن **البرنامج** يتعيَّن عليه أن يتحلى بقدر كبير من المرونة في إدارة تقليص وتوسيع قدرة الدعم بما يتماشى مع التخفيضات أو الزيادات في برنامج العمل.

28- وأعرب المجلس عن تقديره لما قامت به الأمانة في تعديل خطة العمل، بما في ذلك تكييفها مع متطلبات الخطة الاستراتيجية الجديدة، كما أعرب عن تقديره للأمانة على استجابتها لشواغل المجلس. ومع ذلك فقد أُثيرت شواغل بشأن برنامج العمل، ومستوى الميزانية الإدارية، وأولويات النفقات. وشجَّع الأعضاء الأمانة على توقع المخاطر وإدارتها من خلال المواءمة الدقيقة للنفقات مع الوسائل الواقعية للميزانية. واعترف أعضاء المجلس بصعوبة الميزنة في سياق أجواء عدم التيقُّن التي تخيم على المشهد العالمي، وشددوا على أنه ينبغي مراعاة ذلك في التوقعات، ومواءمة الموارد مع الاحتياجات قدر الإمكان؛ وأشار الأعضاء إلى أن الحاجة إلى التمويل القوي باتت أساسية على ضوء الركود العالمي الوشيك. وحث أعضاء المجلس **البرنامج** على بذل قصارى جهده للحصول على معلومات سليمة يستند إليها في قراراته المالية وما يتعهد به من دعم في هذه العملية. كما حث أعضاء المجلس **البرنامج** على كفالة مواءمة الموارد المالية والبشرية مع الأولويات التشغيلية الرئيسية. وأكد العديد من الأعضاء أن الميزة النسبية الرئيسية **للبرنامج** تكمن في توفيره للمساعدة الغذائية في حالات الطوارئ؛ وأكد أعضاء آخرون أن جميع الأهداف الاستراتيجية ساهمت في مكافحة الجوع. وتساءل العديد من الأعضاء عن الأساس الذي تستند إليه أولويات الوظائف التي أُعيد إدخالها؛ وأشار الأعضاء مراراً بشكل أعم إلى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة بشأن مستوى المعلومات الذي تستند إليه المقترحات. وطلب بعض الأعضاء تحليلاً موسَّعاً للاتجاهات بالنسبة لأعداد الوظائف بحيث يشمل جميع الموظفين بغض النظر عن مصدر التمويل من أجل تكوين صورة كاملة.

29- وأعربت الأمانة عن شكرها للمجلس لدعمه وحواره البنَّاء، وأكدت أنها ستواصل رصد النفقات ومستويات الإيرادات عن كثب، وشدَّدت الأمانة على الحاجة إلى الاستدامة وإدارة المخاطر، وتعهَّدت بمواصلة المشاورات مع المجلس. وأشارت الأمانة إلى أن مسألة إسناد المهام إلى جهات خارجية ستخضع للاستعراض في فترة السنتين المقبلة، مع مراعاة التطورات الأخيرة من قبيل مراكز الأمم المتحدة المقترحة للخدمات المشتركة؛ والغرض من ذلك هو تناول جميع تلك القضايا بطريقة شاملة. وأشارت إلى أنه يجري باستمرار استعراض وتحديث سياسة الاستثمارات. ومثال ذلك أن **البرنامج** قام مؤخراً بالتحول نحو الاستثمارات التي تتسم بعائدات أقل ولكنها تكون مأمونة بدرجة أكبر وذلك بغرض حماية رأس المال.

30- وتم التوصل إلى توافق عام في الآراء حول القرار بعد مناقشات موسَّعة. وعلى ضوء أجواء عدم التيقُّن التي تخيم على المشهد العالمي والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على برنامج عمل وميزانية **البرنامج**، وعلى ضوء الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، وأعضاء المجلس، طلب الأعضاء استعراض خطة الإدارة في دورتي فبراير/شباط ويونيو/حزيران لعام 2009، وتقديم مزيد من الأسس المنطقية للأولويات والوظائف. وأكد أحد أعضاء المجلس مجدداً قلقه إزاء أولويات وتعديلات ميزانية دعم البرامج والإدارة، وبخاصة ما يتعلق منها بزيادة الوظائف في المقر مقارنة بالمكاتب الإقليمية والقطرية. كما طلب هذا العضو من المجلس إعادة إنشاء آلية لمناقشة توجهات **البرنامج** وأداء وظائف الإشراف والمساءلة.

31- وفي الختام، أعلن المدير التنفيذي عن خطط لإنشاء منتدى لإجراء مناقشات تتسم ببعد استراتيجي أوسع مع المجلس حول نهج **البرنامج** وقدراته وشراكاته، وبخاصة في مجالات الإنذار المبكر، وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وتحليل احتياجات الطوارئ؛ وسوف تعقد مناقشات أخرى حول توزيع الموارد بين المقر والميدان. وأعرب المدير التنفيذي عن امتنانها لجهود الموظفين الذين يبذلون أقصى طاقاتهم ليس فقط لأداء واجباتهم الاعتيادية، بل وكذلك للاستجابة للطلبات المتزايدة. وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها لالتزام المجلس وتأييده **للبرنامج**، ولجهود الكثير من الحكومات في التصدي لقضايا الجوع على الصعيد الوطني.

تركيز الإدارة على النتائج: الاستعراض الثاني للتقدُّم المحرز في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج: تقرير المراجع الخارجي (2008/EB.2/8)

32- عرض المراجع الخارجي تقريره، لافتاً الانتباه إلى الصعوبات التي يواجهها **البرنامج** في قياس الأداء مقابل أهدافه الاستراتيجية، ورصد أداء المشروعات من حيث الحصائل، والاستفادة من الدروس المستخلصة والممارسات السليمة. وأشار المراجع الخارجي إلى أن عملية المراجعة كشفت عن الافتقار إلى الزخم في تنفيذ **البرنامج** للإدارة القائمة على النتائج ميدانياً، ولكنه لاحظ التزام الأمانة بتنفيذ توصيات المراجع الخارجي. وأشار إلى أن ثمة مجال كبير للتحسين في تحديث الأهداف والحصائل والنواتج والمؤشرات؛ وتحسين قياس النواتج والحصائل؛ وتعزيز التزام الإدارة العليا بالإدارة القائمة على النتائج؛ وزيادة الحوافز لتشجيع الموظفين على استيفاء تقييمات نظام إدارة الأداء وتحسين القدرات.

33- وأعربت الأمانة عن ترحيبها بالتقرير وتوصياته في الوقت الذي أشارت فيه إلى اعتزامها الإبقاء على تقارير المشروعات الموحَّدة منفصلة عن تقارير الأداء السنوية، ومواصلة انتهاج سياسة الأمم المتحدة بشأن مكافآت وحوافز الموظفين.

34- وأكد الكثير من أعضاء المجلس أهمية الإدارة القائمة على النتائج لتحسين المساءلة والتسيير، وضرورة استجابة **البرنامج** لتوصيات المراجع الخارجي في غضون المواعيد النهائية المحدَّدة. وطلب العديد من أعضاء المجلس من الأمانة وضع أهداف إدارية لتقييم النتائج التنظيمية وكفالة المساءلة عن النتائج. وأشار الكثير من الأعضاء إلى أن رصد الحصائل والإبلاغ عنها في حاجة إلى تحسين. وسيتعيَّن على **البرنامج** كفالة تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات داخلياً ومع الوكالات الأخرى؛ وتزويد الموظفين بالحوافز وبناء قدراتهم ودعمهم في أداء العمل الإضافي الذي ينطوي عليه ذلك. وسوف يتعين ترتيب الأولويات على ضوء العدد الكبير من الإجراءات التي يزمع **البرنامج** اتخاذها بحلول نهاية عام 2009.

35- واستجابة للمجلس، بيَّن المراجع الخارجي كيفية مواءمة أداء الموظفين وأهدافهم مع الأهداف الاستراتيجية والإدارية **للبرنامج**. واقترح المراجع الخارجي على المجلس النظر في الدور الذي يود الاضطلاع به للمضي قُدماً بتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في **البرنامج**، وأعرب عن اتفاقه مع ما يساور بعض أعضاء المجلس من قلق إزاء حل شُعبة الإدارة القائمة على النتائج. وعلى الرغم من استقلالية استنتاجات وتوصيات المراجع الخارجي فقد تم الاتفاق مع الأمانة على ما يحتويه من مضمون وقائعي.

36- وأشارت الأمانة إلى أنه قد تم مؤخراً إنشاء وحدة مخصصة للإدارة القائمة على النتائج في مكتب المدير التنفيذي؛ كما أشارت إلى أن مجموعات أدوات الإدارة القائمة على النتائج في **البرنامج** جعلته رائداً في استحداث عملية للإدارة القائمة على النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويعكف **البرنامج** على وضع نُظم لتقاسم المعلومات وتحسين رصد متابعة توصيات التقييم. وسوف يساعد استخدام المرحلة الثانية من نظام ونجز في عام 2009 على تيسير قياس الأداء. وأشارت الأمانة إلى أن جمع المعلومات للرصد وقياس الحصائل من الميدان تكتنفه تحديات في بعض الأحيان، ولذلك فإن **البرنامج** يعكف على تعزيز قدرات المكاتب القطرية في هذا الصدد. وسوف تأخذ الأمانة علماً باستنتاجات التقرير المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج المقدَّم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تقارير التقييم

تقرير موجز للتقييم المواضيعي لتدخلات البرنامج ضد فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (WFP/EB.2/2008/9)

37- قدَّم مدير مكتب التقييم التقرير الموجز وأعرب عن تقديره للدعم المالي المقدَّم من سويسرا للتقييم. وأشار إلى أن التقييم قد تناول جودة سياسات **البرنامج** بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وجودة تنفيذ التدخلات، ومدى كفاية الموارد المخصَّصة. وحدَّد التقييم الحاجة إلى إبقاء السياسات مواكبة للظروف المتغيرة، وكفالة فهمها الكامل ودعمها من الموظفين على مستوى المكاتب القطرية والميدان. كما أكد أهمية كفالة اتساق التدخلات مع الاستراتيجيات الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالتغذية. وأشار التقييم كذلك إلى ضرورة النظر في الاستهداف على ضوء زيادة تركُّز الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في المناطق الحضرية في الوقت الذي اعتاد فيه **البرنامج** العمل في المناطق الريفية. وأشار التقييم إلى تباين العمل في تعميم التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ودعا إلى مزيد من الاتساق في تحديد الحصص الغذائية. وأضاف أن قدرات **البرنامج** كانت محدودة في المناطق التي توقفت فيها وحدة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأوصى التقييم بإجراء استعراض للسياسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

38- وشدَّدت الأمانة أثناء عرض استجابة الإدارة للتقييم على الطابع المستقل للتقييم، وتعهدت بتنفيذ مختلف التوصيات وتقديم تقرير إلى المجلس بشأنها.

39- وأعرب المجلس عن تقديره لصراحة التقييم، ولاحظ بشكل خاص الحاجة إلى التطبيق المتسق لسياسة **البرنامج** في جميع التدخلات والمكاتب. كما تم التأكيد على الحاجة إلى كفالة فهم جميع الموظفين ودعمهم لسياسات **البرنامج** بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وسوف تساعد استراتيجيات الاتصال المحسَّنة على تلبية تلك الحاجة. كما لوحظ أثر

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على التنمية، وحث أعضاء المجلس **البرنامج** على كفالة تحقيق أعلى مستوى ممكن من الجودة في الاستهداف وتوفير الموارد الكافية للوصول إلى المستفيدين المستحقين. وشدَّد أعضاء المجلس على أهمية العمل بطريقة شاملة وفي شراكة مع الحكومات والمنظمات المتخصصة الأخرى من قبيل خطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ لإغاثة المصابين بالإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في التصدي للفيروس والإيدز؛ وأشاروا إلى عدم قدرة الكثير من الحكومات على التصدي بدون دعم. كما لاحظ الأعضاء الحاجة إلى مزيد من البحث وتقاسم المعرفة؛ والحاجة إلى استحداث نُظم قوية للرصد والتقييم من أجل كفالة تحقيق المستوى الأمثل للفعالية في التدخلات؛ وأهمية استعراض سياسة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز حتى تواكب الاحتياجات المتغيرة، وكفالة مواكبة المؤشرات وأُطر النتائج لآخر التطورات. ولاحظ بعض أعضاء المجلس أن نُظم الرصد والتقييم ينبغي أن تشمل آليات لمنع التدليس والإساءات. وأشاروا إلى أهمية تدريب الموظفين والعمل في الوقت ذاته على تلافي زيادة أعباء المكاتب القطرية، ولذلك يتعيَّن تحديد أولويات واضحة. وأكد العديد من الأعضاء مجدداً الحاجة إلى إبقاء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والتغذية على رأس جداول الأعمال الوطنية.

40- وأعربت الأمانة عن تقديرها لالتزام المجلس ودعمه، وأشارت إلى أنها ستتخذ إجراءات بشأن التوصيات قُبيل العودة بتقريرها إلى المجلس. وسيجري استعراض إطار النتائج الاستراتيجية وإطار الإدارة القائمة على النتائج وسيتم تعديلهما حسب اللزوم. وسوف يسعى البرنامج إلى زيادة موارده المخصصة للتدخلات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وسيجري استحداث نظام للأولويات حتى يتسنى تنفيذ الكم الكبير من الأعمال. وأكدت الأمانة أن المجلس و**البرنامج** سيعملان في شراكة لتحقيق المستوى الأمثل من فعالية النُهج الشاملة إزاء التغذية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

تقرير موجز لتقييم نهاية المدة لسياسة البرنامج في مجال التمايز بين الجنسين في الفترة (2003-2007): الالتزامات المعزَّزة تجاه النساء لضمان الأمن الغذائي (2008/EB.2/10)

41- عرض مدير مكتب التقييم موجز التقييم الذي استند إلى أعمال التقييم الأخرى التي أجراها **البرنامج** والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. وأشار إلى أن الالتزامات المعزَّزة تجاه النساء لاقت ثناءً عندما صدرت في عام 2003 بفضل ما تتسم به من منحنى عملي وابتكار في التعامل مع قضايا الجنسين وسد الثغرة بين مفاهيم المرأة في التنمية والتمايز بين الجنسين. وخلص مكتب التقييم إلى أن سياسة التمايز بين الجنسين هي من أكثر السياسات التي تلقى تأييداً بين السياسات التي قام بتقييمها؛ فقد أعطت دفعة لقضايا الجنسين وأوضحت للموظفين وغيرهم أن التمايز بين الجنسين مهم **للبرنامج**. على أن ثمة بعض جوانب الضعف، بما في ذلك الافتقار إلى المرونة في الميدان، مما يحد في بعض الأحيان من قدرة الموظفين على الإبداع في الاستجابة للسياقات المحلية؛ والافتقار إلى الوضوح في تحديد ما إذا كان الهدف الرئيسي يتمثَّل في تعزيز الأمن الغذائي للنساء أو تمكينهن؛ والضعف في رصد الحصائل مما يخفق في بحث الكيفية التي تتأثر فيها النساء في الواقع بالسياسات والأنشطة التي ترمي إلى إفادتهن. وطُرحت ثلاث توصيات استجابت لها الأمانة ووضعت جدولا زمنيا لتنفيذها.

42- وأثنى المجلس على التقدُّم المحرز، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء العيوب، بما في ذلك العيوب المتعلقة بما يلي (1) نشر السياسة بين المكاتب القطرية؛ (2) زيادة حضور المرأة في المقر؛ (3) تحديد دور المكاتب الإقليمية؛ (4) تعيين مزيد من كبار الموظفين كجهات اتصال للتمايز بين الجنسين. ومما يثير القلق بشكل خاص الهبوط الواضح في الزخم من أجل تعميم سياسة التمايز بين الجنسين وتخفيض أعداد النساء في المناصب العليا. وأوصى أعضاء المجلس بأن تعمل السياسة الجديدة

على: (1) توسيع تركيزها على إعطاء النساء مزيداً من السيطرة على الأراضي والبرامج والسياسات الزراعية، فضلاً عن توزيع الأغذية؛ (2) استخدام الموارد البشرية المحلية التي تتمتع بالخبرة والدراية بقضايا التمايز بين الجنسين على الصعيد المحلي؛ (3) التركيز على النساء كعناصر فاعلة بدلاً من كونهن مستفيدات؛ (4) زيادة نسبة النساء الموظفات؛ (5) إعداد استجابات للتصدي للعنف المنزلي ضد المرأة؛ (6) تحديد حصائل قابلة للقياس؛ (7) تشجيع الرجال على الاضطلاع بأدوار أكثر فاعلية تجاه أسرهم وأطفالهم.

43- وأعربت الأمانة عن ترحيبها باقتراح المجلس وتعهَّدت بتقديم تحديثات منتظمة بشأن التقدُّم المحرز. وسوف تعرض السياسة الجديدة بشأن التمايز بين الجنسين على المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2009. وسوف يشكِّل بناء القدرات في مجال التمايز بين الجنسين أولوية للمنظمة، وسيتم دعم المديرين القطريين في وضع وتنفيذ إجراءات خاصة بالتمايز بين الجنسين على أساس السياقات المحلية. وستظل أعداد موظفي التمايز بين الجنسين في المقر محدودة حيث تخصص المزيد من الموارد للمكاتب القطرية لدعم التعميم الناجح للتمايز بين الجنسين. وسوف يستفيد **البرنامج** من حضوره الميداني العميق وموظفيه الوطنيين في تحديد وتنفيذ التدخلات التي تراعي الفروق الثقافية للتصدي للتفاوت بين الجنسين في سياق عمليات **البرنامج**. وسيتاح التمويل للمكاتب القطرية التي تشمل اعتماداً للمنح لتشجيع الابتكارات في الميدان.

44- وسوف يسعى **البرنامج** إلى تعميم المساءلة والتنفيذ الناجح لسياسة التمايز بين الجنسين على نطاق المؤسسة بدلاً من اقتصارها على جهات الاتصال المعنية بالتمايز بين الجنسين ووحدة التمايز بين الجنسين في المقر؛ وسوف يتطلب ذلك تدريباً على التمايز بين الجنسين على كافة المستويات وفي كافة مجالات **البرنامج**. وسيتم التركيز على قياس الحصائل والأثر. وسوف تشمل السياسة الجديدة سُبل الحد من العنف ضد المستفيدين وبخاصة النساء والفتيات.

العروض الإقليمية لآسيا؛ والشرق الأوسط، ووسط آسيا وشرق أوروبا؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي

45- لاحظ المدير الإقليمي لآسيا الآثار السلبية لانكماش التجارة وانعدام الأمن وهبوط مستويات التحويلات وتراجع السياحة في الإقليم. وفي الهند، مازال الارتفاع في معدلات التضخم يؤثر على إمكانية وصول السكان إلى الغذاء. وفي نيبال، يشترك **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة في ترأس فريق مهام للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية بدعم من البنك الدولي. وفي أفغانستان، يوفر **البرنامج** وشركاؤه الأغذية والدقيق المقوى والمدخلات للتنمية الصحية والزراعية، والأموال النقدية والقسائم الغذائية للمحتاجين؛ غير أن أعمال التمرُّد أحاطت عمليات تسليم المساعدات بمخاطر شديدة. وتفاقمت الحالة الغذائية في باكستان جرَّاء تدفق الدقيق من المناطق القبلية في باكستان وازدياد الصراع وتحركات اللاجئين؛ ووصل **البرنامج** إلى 40 في المائة من المستفيدين المستهدفين، ولكن التضخم يعرقل خطط الحكومة لاستيراد الدقيق. وفي بنغلاديش، يزمع **البرنامج** توفير الأغذية الجاهزة لتلاميذ المدارس وإتاحة فرص الغذاء مقابل العمل من خلال عملية الطوارئ الجديدة. وفي الفلبين، يعمل **البرنامج** مع الحكومة في الاستجابة للمشاكل في منطقة منداناو، بما في ذلك من خلال برامج المغذيات الدقيقة. وفي جنوب سري لانكا، يعتمد الكثير من السكان على أغذية **البرنامج**، ولكن الوصول إليها محفوف بالعراقيل، ويعيش 90 في المائة من المشردين داخلياً تحت خط الفقر. وأشار تقدير أُجري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احتمال وقوع حالة طوارئ غذائية في أنحاء من البلد؛ ويعني نقص التمويل أنه سيتعيَّن تخفيض الحصص الغذائية. وسيواصل **البرنامج** تقديم مساعداته في ميانمار حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وأُجري تقدير

مشترك بين **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة للمساعدة على تحديد عدد المستفيدين. وازداد عمل **البرنامج** في الإقليم بشكل كبير؛ وسوف يساعد تقديم مزيد من التدريب الواقعي في مجال الاستعداد للطوارئ على تمكين **البرنامج** والجهات الفاعلة الأخرى على الاستجابة بفعالية أكبر للصدمات المقبلة في حالات الطوارئ.

46- ولفت المدير الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا الانتباه إلى الفيضانات الأخيرة التي اجتاحت اليمن حيث قام **البرنامج** بتنسيق استجابته مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وفي العراق، مازال هناك 000 665 مشرد داخلي، وتحتاج الحكومة إلى دعم لتحسين نظام التوزيع العام. ومازال هناك 2,3 مليون لاجئ عراقي في الإقليم، معظمهم في سورية، ويقوم **البرنامج** بمساعدة الأشخاص الأشد ضعفاً، وينظر في تطبيق نظام للقسائم بما يتيح لهم استخدام الأسواق السورية. وفي القوقاز، يقدِّم البرنامج أغذية الطوارئ لما عدده 000 130 مشرَّد داخلي؛ ومازالت هناك حاجة إلى مزيد من التمويل. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تزداد معدلات الفقر وتنفق نسبة كبيرة من الدخل على الغذاء، يعتمد الكثير من الأشخاص على المساعدة الغذائية. ويعمل **البرنامج** مع الشركاء لكفالة وصول شحنات المعونة؛ وتضافرت الضغوط على الأراضي والغذاء والمياه، وارتفاع أسعار الأغذية، وخسائر سُبل كسب العيش والأصول، في إيجاد حالة تتسم بالتقلُّب الشديد. وبدأ تطبيق برامج القسائم الغذائية في جورجيا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وسورية، وطاجيكستان؛ ويعمل **البرنامج** مع الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية للأمن الغذائي وشبكات الأمان، ولكن الميزانيات الوطنية تتعرَّض لضغوط شديدة. ويجري بناء القدرات في مصر، والعراق، والأردن، وسورية؛ ويتم توسيع الشراكات مع القطاع الخاص وتعزيز الابتكارات بغرض كفالة الاستدامة في جميع البرامج.

47- ولاحظ المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي أن التقييم الأخير كشف عن أن 26 مليون شخص يتعرضون لخطر السقوط في هاوية الفقر، مما سيؤدي إلى انتكاس التقدُّم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعني ارتفاع أسعار الأغذية عدم حصول السكان على كميات كافية من الأغذية، وعدم ملاءمة شبكات الأمان للتصدي للركود المقبل. ويدعم **البرنامج** الحكومات في استراتيجيات الحد من الجوع وبرامج المساعدة الغذائية وذلك مثلاً من خلال استخدام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لتحسين الاستهداف وتنمية القدرات. وسوف يؤثر انخفاض التحويلات بشكل خاص على بلدان أمريكا الوسطى، وهو ما يدعو إلى القلق بالنظر إلى الارتباط بين التغذية ومستويات التحويلات. وخلَّفت الأعاصير والفيضانات آثاراً خطيرة في هايتي حيث قام **البرنامج** بزيادة مساعداته بنحو مليون حصة غذائية. وأعرب المدير الإقليمي عن قلقه الشديد إزاء هشاشة أوضاع النساء والفتيات اللاتي سيكون من الأساسي إنشاء شبكات أمان لهن. وطلب **البرنامج** بشكل عاجل مزيداً من التبرعات لدعم برامجه التي لا تغطي حالياً سوى 44 في المائة من الاحتياجات.

48- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لإفساح الفرصة أمامهم للاستماع إلى عروض عن عدة أقاليم في وقت واحد. وطلب الأعضاء من الأمانة أن تقدِّم في دورات المجلس المقبلة عرضاً كاملاً لإجراءات الحكومات فيما يتعلق بعمل **البرنامج**. وأشار العديد من الأعضاء إلى أنه ينبغي على **البرنامج** تعظيم استخدامه لخبرته الهائلة المتاحة في الكثير من البلدان في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتم لفت الانتباه إلى الطابع الخطير الذي تتسم به الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحاجة إلى تيسير دخول المعونة الدولية. وفيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية الجديدة، تساءل أعضاء المجلس عن التعديلات التي ستكون مطلوبة لكفالة تحقيق تلك الأهداف.

49- واستجابة لتساؤلات المجلس وملاحظاته، لاحظ المدير الإقليمي لآسيا أن عملية الطوارئ لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد بدأت في 1 سبتمبر/أيلول بناءً على طلب الحكومة، وأن هذه العملية تساعد 6,2 مليون مستفيد حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2009. ويمكن **للبرنامج** إجراء زيارات للرصد بدون أية صعوبات، ولكن انخفاض التمويل للعملية يعني وجود خطر في أن تقلِّص الحكومة من إمكانية الوصول. وأشار المدير الإقليمي إلى الحاجة إلى تدريب خاص لإعداد

الموظفين للكوارث الفجائية، وسوف تشكّل عمليات المحاكاة باستخدام التقنيات العالية نهجاً فعَّالاً ومنخفض التكلفة. وتمثّل متطلبات تنفيذ الأهداف الاستراتيجية مسألة مهمة على المستوى القطري، وإن كان يلزم عموماً زيادة القدرات في مجال التقييم وتصميم البرامج والتحليل.

50- ووصف المدير الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا علاقات **البرنامج** المتميزة مع الحكومات ووسائل الإعلام؛ وأشار إلى أن المكتب القطري يعمل على تعزيز واستخدام القدرات المحلية، وبخاصة من خلال توزيع الأشخاص الذين يمتعون بالخبرة على المكاتب التي تحتاج إلى مهاراتهم. وأكد المدير الإقليمي مجدداً التزام **البرنامج** بمواصلة مساعدة الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث يجري دعم 665 000 مستفيدٍ في عمليات مموَّلة تمويلاً جيداً.

51- وأبلغ المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي المجلس بأن عملية الطوارئ في كوبا قيد التنفيذ. وفيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية فإن الاحتياجات تتفاوت بحسب البلدان المختلفة. ويعمل **البرنامج** مع الحكومات في برامج الوقاية وإعادة التأهيل والحماية الاجتماعية، وبخاصة البرامج القائمة على التغذية. وأكد المدير الإقليمي أن تخفيض فرص العمل في البلدان الأخرى سيؤدي إلى إيجاد حاجة ملّحة لنُظم الحماية الاجتماعية من قبيل برنامج "الأمهات والأطفال أولاً".

الحافظة الإقليمية لآسيا

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لسري لانكا 10756.0 (2008/EB.2/11)

52- بعد بيان الاستجابة الفورية من **البرنامج** للزلزال الذي ضرب باكستان اليوم السابق والذي تطلب عملية طوارئ لصالح 20 000 شخص، عرض المدير الإقليمي لآسيا العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لسري لانكا. وأشار المدير الإقليمي إلى زيادة حدة الصراع في شمالي سري لانكا أثناء تجهيز العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش واضطرار الكثير من المشردين داخلياً إلى الانتقال مراراً في ظل تحرك خط المواجهة. وافتقر معظم المشردين داخلياً لموارد كسب العيش واعتمدوا في كثير من الأحيان اعتماداً كاملاً على المعونة الغذائية للبقاء على قيد الحياة؛ ويصاب 40 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر بنقص الوزن، و31 في المائة باضطراب النمو و28 في المائة يعانون من الهزال. واستندت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش إلى استنتاجات العديد من التقديرات التي أُجريت في سري لانكا خلال السنة ونصف السنة الماضية؛ والغرض من العملية هو الحد من الجوع، وتعزيز سُبل كسب العيش، وبناء القدرة الوطنية، وتتماشى العملية مع الأهداف الاستراتيجية 1، و3، و4، و5. واشتركت الحكومة في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش وساهمت فيها بدور قوي. وساهمت عملية خاصة بقيادة **البرنامج** من سبتمبر/أيلول 2006 حتى ديسمبر/كانون الأول 2008 بدور مهم في تحسين الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها من خلال تسهيلات تخزين الأغذية، مما سمح بالتأهُّب مسبَّقاً وتحسين الظروف الأمنية لموظفي **البرنامج** وموظفي الأمم المتحدة الآخرين.

53- وأثنى المجلس على عملية المشاورات داخل البلد التي أُجريت لتصميم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، والتي ساعدت على إيجاد إحساس بالملكية الحكومية؛ واستراتيجية الخروج التي تم تخطيطها بشكل جيد؛ وتوزيعاتها للأغذية على السكان الضعفاء الذين يعيشون خارج المناطق المستهدفة ولكن بالقرب منها. وشجَّع المجلس **البرنامج** على زيادة الشراء المحلي والاستجابات المحلية لانعدام الغذائي في أسرع وقت ممكن. وأثارت صعوبات الوصول قلقاً بالغاً، وبخاصة في عرقلة الرصد؛ وأكد أعضاء المجلس أهمية كفالة وصول الأغذية إلى جميع الأشخاص المحتاجين إليها.

54- وأعربت الأمانة عن شكرها للمجلس لما قدمه من دعم. وأقرت الأمانة بأن الرصد يمثل مسألة مهمة، وأنها أبرمت اتفاقات مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية لإجراء الرصد في المناطق التي يتعذر على **البرنامج** الوصول إليها. على أن الأولوية تركّزت على توصيل الغذاء إلى الأشخاص المحتاجين إليه حتى في الحالات التي تعذر فيها إجراء الرصد. وأشارت الأمانة إلى أنه ينبغي على البرنامج تحويل المخاطر عن المستفيدين وذلك من خلال مواصلة عمليات تسليم الأغذية في الظروف المعاكسة. وأشارت إلى أن الأوضاع البالغة الصعوبة في الشمال ستتغيَّر على الأرجح أثناء تنفيذ العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش.

العروض الإقليمية - أفريقيا

55- أشار جميع المديرين الإقليميين الثلاثة لأفريقيا إلى أن ارتفاع أسعار الأغذية يفاقم من الهشاشة القائمة في الأوضاع، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر، ويضطر السكان إلى إتباع استراتيجيات غير مستدامة في التصدي، من قبيل بيع الأصول، وفصل الأطفال من المدارس، وتخفيض عدد الوجبات التي يتناولونها. ويوفر حساب التخفيف من مخاطر الأسواق الناشئة الذي أنشأة **البرنامج** حديثاً مساعدة إضافية في بعض البلدان. وعلى الرغم من استقرار الأسعار فإنها مازالت في نهاية عام 2008 أعلى بكثير من معدلاتها في عام 2007. ومن المرجح أن يؤدي تدهور سُبل كسب العيش إلى آثار دائمة على الأشخاص الأشد ضعفاً، مما يتطلب استجابات من **البرنامج** وشركائه على الأجلين المتوسط والطويل.

56- وأشار المدير الإقليمي لجنوب وشرق ووسط أفريقيا إلى أن حساب التخفيف من مخاطر الأسواق الناشئة يقدِّم المساعدة إلى 150 000 مستفيد في جيبوتي، و160 000 مستفيد في أوغندا و160 000 مستفيد في موزامبيق. وفي القرن الأفريقي، احتاج 17,5 مليون شخص مساعدات للتصدي لآثار ارتفاع أسعار الأغذية والجفاف وانعدام الأمن. وبلغ مجموع العجز في تمويل **البرنامج** في الإقليم الفرعي 572 مليون دولار أمريكي؛ وتم تخفيض الحصص الغذائية بمقدار الثلث في بعض المناطق، وبخاصة مناطق الرعاة. وقام **البرنامج** بشحن 137 طن متري من الأغذية إلى الصومال بمساعدة من البحرية الأوروبية على الرغم من أعمال القرصنة. وأدت الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الحد من وصول **البرنامج** إلى المشردين داخلياً في بعض المناطق، وأوشكت الإمدادات على الانقطاع، وتزيد الاحتياجات على 9 أطنان مترية حتى أبريل نيسان 2009. وفي زمبابوي، أنهت الحكومة تعليق أنشطة المنظمات غير الحكومية في أغسطس/آب 2008، ولكن التضخم الذي وصل إلى 231 مليون في المائة يعرِّقل الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك أنشطة **البرنامج**. ويمكن أن يؤدي الانقطاع المحتمل في الإمدادات في يناير/كانون الثاني 2009 إلى حدوث مجاعة؛ وتحتاج العملية بشكل عاجل إلى 140 مليون دولار أمريكي حتى أبريل/نيسان 2009.

57- وأشار المدير الإقليمي للسودان إلى أن عام 2009 يعتبر عاماً حاسماً في ظل الانتخابات المقبلة وما سيسفر عنه قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن إدانة الرئيس السوداني، ومبادرة السلام الجديدة في دارفور. وتخضع دارفور للمرحلة الأمنية الرابعة، وأما سائر البلد فيخضع للمرحلة الثالثة. وفي دارفور، ازداد عدد المشردين داخلياً بما عدده 280 000 شخص خلال عام 2008، وأدى القتال إلى الحيلولة دون وصول **البرنامج** إلى 250 000 مستفيد في سبتمبر/أيلول؛ وتضررت أكثر من 100 شاحنة من حوادث الاختطاف. وقام **البرنامج** بتخفيض الحصص الغذائية اعتباراً من مايو/أيار، ولم يوزِّع في أكتوبر/تشرين الأول سوى 65 في المائة من الحصص الغذائية المزمعة، حيث استمر انعدام الأمن في التأثير سلباً على عمليات تسليم الأغذية. وأشارت التقارير إلى أن أكثر من 2 مليون شخص قد عادوا إلى جنوب السودان والمناطق الثلاث منذ اتفاق السلام الشامل، ولكنهم ظلوا معرَّضين لهشاشة الأوضاع بسبب الافتقار إلى الخدمات الأساسية

وسُبل كسب العيش؛ ولذلك يتعيَّن أن ينفذ **البرنامج** تدخلاته بالتناوب بين الإغاثة والإنعاش. وفي جنوب السودان، يخطط **البرنامج** لتنفيذ مشروع رائد في إطار مبادرة الشراء من أجل التقدُّم التي سيتم بمقتضاها شراء الأغذية في عام 2009 من صغار المزارعين المحليين لأنشطة التغذية المدرسية. وفي عام 2009، بلغت متطلبات **البرنامج** 921 مليون دولار أمريكي؛ وستكون التعهدات المبكّرة محل تقدير كبير بالنظر إلى الحاجة إلى 65 في المائة من المتطلبات بحلول مطلع العام. وخلال عام 2008، وفَّر **البرنامج** الخدمات الجوية للمجتمع الإنساني، حيث قام بنقل ما متوسطه 14 000 راكب شهرياً إلى 180 موقعاً، ولكن العملية التي تعتمد على أسطول مؤلَّف من 23 طائرة، عانت عجزاً كبيراً في التمويل. وفي عام 2009، ستحتاج الخدمة الجوية الإنسانية إلى 89 مليون دولار أمريكي لمواصلة خدماتها.

58- وتحدث المدير الإقليمي لغرب أفريقيا عن الطريقة التي يؤدي بها انخفاض القوة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الأغذية وتدني الحصاد إلى مفاقمة آثار شُح الموارد، وقسوة المناخ، والافتقار إلى شبكات الأمان. وقد شهد إقليم غرب أفريقيا تاريخا حافلا بانعدام الأمن الغذائي الهيكلي مع العديد من المؤشرات الاجتماعية الشديدة الانخفاض؛ ومن بين البلدان الـ 177 المصنَّفة في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوجد سبعة من البلدان العشرة التي تحتل أدنى مرتبة في إقليم غرب أفريقيا؛ ومازالت الكوارث والصراعات تشكّل الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ذلك. وازداد عدد المستفيدين من **البرنامج** بما عدده 4 ملايين شخص عن العدد المحدَّد بعشرة ملايين نسمة؛ وسوف تتطلب مساعدتهم 129 000 طن متري إضافي من الأغذية بتكلفة مقدارها 170 مليون دولار أمريكي. وكان الحصاد في عام 2008 جيداً ولكن ارتفاع أسعار الأرز والهبوط في قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل الدولار الأمريكي، والفيضانات في تشاد، وغانا، والنيجر، وتوغو، أدت إلى تفاقم التحديات. وعلى الرغم من الهبوط في أسعار الحبوب بعد الحصاد في الأسواق الإقليمية الرئيسية فإنها كانت أعلى بكثير من السنة السابقة. وأتاح ارتفاع الأسعار الدولية وتحسُّن الحصاد في عام 2008 **للبرنامج** فرصة الشراء المحلي بتكلفة أقل، ومن ثم تشجيع زيادة الإنتاج المحلي. وسوف يواصل المكتب الإقليمي العمل مع الحكومات لتحسين شبكات الأمان الاجتماعية لصالح الأعداد المتزايدة من الفئات الضعيفة، بمن فيهم منتجو المواد غير الغذائية والمشترون الصافون للأغذية. وفي إطار ربط الاستعداد بالقدرة على الاستجابة المبكّرة في إطار قيادة **البرنامج** لمجموعة اللوجستيات، أقام الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شراكة مع **البرنامج** في تنفيذ مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في أكرا.

59- وأعرب أعضاء المجلس أثناء المناقشة عن شكرهم **للبرنامج** لتدخلاته في أفريقيا، وأشار العديد من الأعضاء إلى اعتزام بلدانهم دعم أنشطة **البرنامج** هناك. واستجابة لشواغل بعض أعضاء المجلس، أكد المدراء الإقليميون أن الحكومات في جميع الأقاليم الثلاثة على استعداد كبير لتحمُّل المسؤولية عن تلبية احتياجات بلدانها، ولكنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى الموارد والقدرات الضرورية، وبخاصة عندما تواجهها حالات طوارئ متكررة وشديدة. وتعكف الكثير من الحكومات الوطنية بالفعل على تنفيذ مشروعات وبرامج خاصة بها، فضلاً عن إسداء المشورة للبرنامج، وتوفير الأغذية للتوزيع، والأموال لإجراء التقديرات، والحراسة لمرافقة قوافل **البرنامج** في المناطق التي ينعدم فيها الأمن.

الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

البرنامج القطري لكينيا 10668.0 (2009-2013) (2008/EB.2/12)

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لبوروندي 10528.1 (2008/EB.2/13)

العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا 10127.3 (2008/EB.2/14)

60- عرض المدير الإقليمي للجنوب الأفريقي وشرق ووسط أفريقيا العمليتين الممتدتين للإغاثة والإنعاش، وهما عمليتان موجَّهتان نحو تحقيق النتائج بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج** 1، و2، و3، و4. وركزت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لبوروندي على دعم تحقيق الاستقرار والإنعاش في حالة ما بعد الصراع السائدة في البلد، وأما العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا فقد ركّزت على المساعدة الغذائية للاجئين السودانيين والصوماليين والإريتريين.

61- وأيد المجلس كلتا العمليتين الممتدتين للإغاثة والإنعاش، وأثنى على تعاون الحكومة وملكيتها، واستخدام العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للتوريدات المحلية ونُظم التحويلات النقدية والقسائم. وشدَّد الأعضاء على الحاجة إلى التعاون مع الوكالات الأخرى العاملة في إثيوبيا وبوروندي. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء ازدياد أحجام الحصص الغذائية في إثيوبيا؛ واستراتيجية الاستهداف، واستخدام توزيعات الأغذية العامة بدلاً من الغذاء مقابل العمل، والافتقار إلى المواد غير الغذائية في بوروندي.

62- واستجابة للمجلس، أوضح مدير المكتب القطري في بوروندي أن استراتيجية الاستهداف تستند إلى استنتاجات تقديرات الأمن الغذائي الأخيرة والمشاورات التي دارت مع الشركاء في البلد. وأشار إلى اتباع نهج تشاركي في تقييم العملية الممتدة السابقة للإغاثة والإنعاش وتحديد الاحتياجات لتحضير بوروندي لبرنامج قطري في عام 2010. وتمت التوصية بالتوزيعات العامة للأغذية لإنقاذ الأرواح والحد من هشاشة الأوضاع أثناء الانتقال، مع زيادة أنشطة الغذاء مقابل العمل وإدخال نُظم القسائم والتحويلات النقدية خلال عام 2010. ولم تستخدم حصص حماية البذور في بوروندي بالنظر إلى استحقاق المزارعين الجوعى لتوزيعات الأغذية العامة. وسوف تستخدم التغذية المدرسية في عنصر الإنعاش وليس للإغاثة.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

البرنامج القطري للنيجر 10614.0 (2009-2013) (2008/EB.2/15)

المشروع الإنمائي لكوت ديفوار 10759.0 (2008/EB.2/16)

63- في معرض تقديم المشروع الإنمائي المقترح "دعم التغذية المدرسية المستدامة"، لفتت الأمانة عناية المجلس إلى أنها دعمت استراتيجيات التنمية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالحصول على التعليم، وهو ما يتماشى مع الهدف الإنمائي الثاني للألفية والهدفين الاستراتيجيين الرابع والخامس. ويرمي المشروع إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتحقيق

الاستقرار في المواظبة على الدراسة، وبناء قدرة الحكومة بغرض تمكينها من مواصلة عملية التغذية المدرسية في أعقاب تسليمها المسؤولية تدريجياً.

64- ورحَّب المجلس بالوثيقة، ووافق بشكل خاص على أعمال زيادة قدرات الحكومة بالقدر الذي يمكِّنها من تقلُّد ملكية أنشطة التغذية المدرسية. ولفت العديد من أعضاء المجلس الانتباه إلى الحصائل الناجحة السابقة لبرامج التغذية المدرسية، وبخاصة في الحالات التي عمل فيها **البرنامج** في شراكة مع الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية. وأشار الأعضاء إلى أن تلك النجاحات شملت الحد من انعدام الأمن الغذائي، وتحسين الانتعاش من الأزمات، وزيادة إنتاجية المزارع وتحسين الدخل، والنهوض بالقدرات في مجال الإدارة. وأكد العديد من الأعضاء أهمية تناول برنامج التغذية المدرسية بطريقة شاملة؛ ويشمل ذلك كفالة اشتراك الآباء والأسر. كما وافق أعضاء المجلس على مواءمة المشروع الإنمائي مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكوت ديفوار ووثيقة استراتيجيتها للحد من الفقر، ومع الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**. ولاحظ العديد من الأعضاء الحاجة إلى الرصد والتقييم الدقيق لكفالة المستوى الأمثل من الفعالية. ولاحظ بعض أعضاء المجلس أن قدرة الحكومة تشكِّل عاملاً أساسياً وأن بعض الافتراضات المتعلقة بالتطورات المقبلة تبدو متفائلة، وطلبوا إيضاحاً بشأن تلك النقاط.

65- وأعربت الأمانة عن شكرها للمجلس لما قدمه من دعم. وأكد المدير القطري أن **البرنامج** يلقى تأييداً كاملاً من الوزارات المعنية، وأن التمويل متاح، وتشير التجربة في البلد إلى واقعية آفاق التسليم المقترح للمسؤولية. وأشارت الأمانة إلى أن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى كان فعَّالاً وسيتواصل. وسوف يلبي البرنامج احتياجات الفتيات بغرض تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم.

المسائل التنظيمية والإجرائية

برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2009-2010) (WFP/EB.2/2008/17)

66- عرضت الأمانة هذه الوثيقة على المجلس لإقرارها، وأشارت إلى أنها وثيقة حيَّة يجري تحديثها بانتظام بمعلومات من الأمانة وأعضاء المجلس، ويتم استعراضها من قِبل هيئة المكتب.

67- وطلبت الأمانة ملاحظة أمور معيَّنة لكي توليها هيئة المكتب عنايتها:

- ينبغي إتباع نهج يتسم ببُعد استراتيجي أكبر في برنامج العمل. وبدلاً من عرض الوثائق كأمر طبيعي، ينبغي اتخاذ خيارات استراتيجية على أساس المعايير المحدَّدة بشأن المشروعات والسياسات التي من المرجح أن تكون مطلوبة والتي تتسم بأكبر قدر من الأهمية.
- ينبغي أن ينظر المجلس في الطريقة التي يظل بها مواكباً لقضايا المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الإصلاحات الراهنة، والعناصر الأخرى للسياق الأوسع الذي يتم فيه تصريف شؤون المجلس، من قبيل برنامج عمل أكرا وإعلان باريس.
- ينبغي توضح دور المشاورات غير الرسمية من حيث علاقتها باجتماعات المجلس.

68- ورداً على تساؤلات من المجلس، أوضحت الأمانة أنه يتم عرض خلاصة مستوفاة بجميع السياسات واستراتيجيات **البرنامج** على المجلس في كل دورة عادية ثانية. وفيما يتعلق بالبرامج القطرية التي يتم إدراجها، أشارت الأمانة إلى أن ذلك يتم تحديده بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، بما يتماشى مع أُطر عمل الأمم

المتحدة للمساعدة الإنمائية. والغرض من المشاورات غير الرسمية هو تكميل اجتماعات المجلس، لا أن تحل محلها، وذلك بغرض استخدام وقت المجلس على أفضل وجه. على أنه في حالة إطار الإدارة القائمة على النتائج فإن قضايا التوقيت دفعت الأمانة أثناء مشاورة غير رسمية إلى اقتراح توسيع إطار الإدارة القائمة على النتائج ليشمل المكاتب القطرية بحلول يناير/كانون الثاني 2009، على أن يكون مفهوماً أنه يمكن تعديله استجابة لتعليقات المجلس. وطلب المجلس عرض الإطار على الدورة العادية الثانية في عام 2009. وأكد رئيس المجلس للأعضاء أن هيئة المكتب ستبحث عن كثب مقترحات المجلس المقدّمة ضمن هذا البند من بنود جدول الأعمال وستقوم بمتابعتها.

مسائل التنظيم والإدارة

استعراض السلطة الموسَّعة المفوضة للمدير التنفيذي (2008/EB.2/18)

69- ذكَّرت الأمانة المجلس بقراراته التي اتخذها في عام 2004 بشأن زيادة مستوى السلطة المفوضة للمدير التنفيذي لإقرار العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش والزيادات في ميزانياتها من 3 ملايين دولار أمريكي إلى 20 مليون دولار أمريكي من قيمة الأغذية؛ واستُخدمت هذه السلطة المفوضة في نحو 18 في المائة من العمليات المعتمدة منذ ذلك الحين. وفي الوقت ذاته، أعاد المجلس تطبيق إجراء الموافقة عن طريق المراسلة، والذي تم استخدامه مرة واحدة في عام 2007 وست مرات في عام 2008؛ وقد تم اتخاذ القرار على ضوء الحاجة إلى آلية تسمح بسرعة تعديل مكوِّنات عمليات الإغاثة في حالة الظروف الاستثنائية. وفي عام 2005، قام المجلس كذلك بزيادة السلطة المفوضة للمدير التنفيذي فيما يتعلق بالبرامج القطرية؛ وجرى استخدام هذه السلطة المفوَّضة 12 مرة ومثَّلت 20 في المائة من قيمة مجموع تعديلات ميزانيات البرامج القطرية.

70- وأعرب أحد أعضاء المجلس، بتأييد من العديد من الأعضاء الآخرين، عن اهتمامه بإجراء مناقشات أكثر موضوعية للمجلس حول العمليات من أجل زيادة فرص الحوار النقدي والبنَّاء بشأن المشروعات. ولم يقترح سوى بعض التعديلات الموضوعية، ولم ترفض أي مشروعات. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن شعورهم بالحاجة إلى زيادة فهم الطريقة التي يتم بها تجهيز المشروعات قبل وصولها إلى مرحلة الإقرار، وزيادة فرص ممارسة وظائف الإشراف؛ وترتبط تلك الفرص كذلك باستعداد بعض الجهات المانحة لتوفير تمويل غير مخصص. وطلب بعض الأعضاء استعراض السلطة المفوَّضة خلال الدورة العادية الثانية لعام 2009. كما جرى الإعراب عن مشاعر القلق بشأن ازدياد عدد مستويات المشروعات والزيادات في الميزانيات التي تمت مؤخرا الموافقة عليها بالمراسلة. ومن ناحية أخرى، فإن الآليات الجاري مناقشتها سرَّعت من وتيرة عملية الإقرار وسمحت للمجلس بالتركيز أكثر على المسائل الاستراتيجية والمسائل المتعلقة بالسياسات. وعموماً فقد أشار المجلس إلى أنه ينبغي أن تحافظ المديرة التنفيذية على مرونة إقرار المشروعات في حدود قيمة الأغذية المتفق عليها، وأكد المجلس مستويات تفويض السلطة.

71- وأعربت الأمانة عن شكرها للمجلس لملاحظاته، وأشارت إلى أن إقرار العمليات في معظم الحالات يشمل أيضاً مناقشات داخل البلدان مع الحكومات المتلقية والجهات المانحة والشركاء. كما لاحظت الأمانة ازدياد عدد مرات استخدام الموافقة بالمراسلة خلال عام 2008 حيث كان هذا العام استثنائياً من نواح شتى.

مسائل أخرى

تقرير أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن زيارتهم إلى هندوراس (2008/EB.2/20)

72- عرض ممثل كوبا التقرير عن زيارة أعضاء المجلس إلى هندوراس والتي جرت في أواخر سبتمبر/أيلول. وقد عانت هندوراس من عمليات إزالة الغابات والفيضانات المتكررة، مما أدى إلى زيادة مستويات الفقر وسوء التغذية المرتفعة بالفعل. وأشار إلى أن الوفد قد أثار إعجابه العمليات الميدانية التي يجريها **البرنامج** في البلد بالشراكة مع الحكومة، وباعتباره عضواً في فريق الأمم المتحدة القطري. وأوشك برنامج التغذية المدرسية على بلوغ مرحلة التمويل الوطني الكامل ونجح في التصدي لسوء التغذية وفقر الدم بين تلاميذ المدارس. وأوصى الوفد، من بين أمور أخرى، بأن يلتمس **البرنامج** مزيداً من الدعم لأنشطة صحة الأم والطفل، وتقديم مساهمات للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لتحسين الاستجابة لحالات الطوارئ. كما اغتنم الوفد فرصة التوقف في غواتيمالا لزيارة مصنع محلي للمكملات التغذوية. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لحكومتي هندوراس وغواتيمالا، ولموظفي **البرنامج** على ما قدموه من دعم للوفد. وفي المقابل، أعرب مدير إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي عن تقديره للزيارة، وشجع رئيس المجلس إجراء مزيد من الزيارات من المجلس إلى الميدان.